الأمم المتحدة

A/79/837

الجمعية العامة

Distr.: General
27 March 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 126 من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - عملا بقرار الجمعية العامة 270/76، يتناول هذا التقرير التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ويبيّن اتساع نطاق الأنشطة المسلط عليها الضوء في هذا التقرير كيف أن التعاون المستمر بين الدوائر البرلمانية العالمية ومنظومة الأمم المتحدة أصبح جزءا أساسيا من عمل المنظمة وركيزة من ركائز نظام تعددية الأطراف المترابط.

2 - وفي ظل بيئة عالمية تتسم بتزايد الانقسام والاستقطاب، برهن اعتماد ميثاق المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 على استمرار انخراط الدول الأعضاء الشديد في مساعي الأمم المتحدة وعزمها على تسخير نظام تعددية الأطراف في مواجهة التحديات المشتركة. فقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد على ضرورة السير بالمجتمع الدولي على الطريق نحو عالم آمن يحتوي الجميع ويعمُّه السلام والعدل والمساواة والازدهار ويتسم بالاستدامة ويضمن الرفاه والأمن والكرامة وعافية الكوكب للبشر كافة. وتحت الإجراء 55 من الميثاق، أقرت الدول الأعضاء بأن التحديات التي تواجهها اليوم تتطلب تعاوناً لا عبر الحدود فقط، بل وعبر المجتمعات بكافة شرائحها كذلك، وأقرت بأهمية تفاعل الأمم المتحدة مع البرلمانات الوطنية. والتزمت الدول الأعضاء أيضا بأن تعمل على تعميق تفاعُل الأمم المتحدة مع البرلمانات الوطنية في الهيئات والعمليات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وفقا للتشريعات الوطنية، بما في ذلك من خلال البناء على جهود الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لإشراك البرلمانيين في الحفاظ على دعم تنفيذ اتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

3 - ويقدم هذا التقرير، وهو السابع من نوعه، لمحة عامة عن المجالات الحاسمة التي حقق فيها التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات أهدافا مشتركة. وتبيّن الأنشطة التي يرد بيانها في هذا التقرير كيف

220425 080425 25-05031 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية الذي يتوخاه ميثاق المستقبل آخذٌ في التوسع على صعيد جميع الركائز الثلاث لعمل المنظمة. ويقوم البرلمانيون، على المستويين الوطني والعالمي، بدور محوري في الترويج للاتفاقيات الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك ميثاق المستقبل نفسه، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

4 - وبالإضافة إلى التفاعل مع البرلمانات على المستوى الوطني، شكّل تعزيز التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي جانبا مهما من جوانب تفاعل الأمم المتحدة مع الدوائر البرلمانية العالمية. وقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها 270/76 بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة من أجل توفير منبر للتفاعل المنتظم بين البرلمانيين والمسؤولين في الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن خطة عام 2030، واستعراض تنفيذ الالتزامات الدولية، وتيسير إقامة علاقات أوثق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية.

5 - ويقدم هذا التقرير معلومات عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الثلاث الماضية (2022–2024). ولم تُدرج جميع الأنشطة في هذا التقرير بسبب القيود المتعلقة بحجم الوثائق، ولكنه يبرز النطاق الواسع للتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في المشهد العالمي الحالي الذي يطبعه التشرذم. وعملا بما طلبته الجمعية العامة في قرارها 270/76، رُكِّز في هذا التقرير بوجه خاص على تنفيذ الأهداف العالمية المشتركة لكيانات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك أفضل الممارسات وإسهامات الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في البرلمانات.

ثانيا - الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية: تقديم الدعم المباشر للبرلمانات والبرلمانيين

ألف - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

6 - أقرت الجمعية العامة، في قرارها 159/77 بشأن تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدور ومسؤولية البرلمانات في ما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا، وفي ضمان تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة على كل من الصعيدين الوطني والعالمي. وشجَّعت الجمعية البرلمانات الوطنية على تقييم مدى مساهمة الأطر القانونية الوطنية القائمة في بلدانها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، مع الإقرار بأن الأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وأن اتساق السياسات أساسي لتحقيق خطة عام 2030 ككل.

7 - وفي الوقت الذي تتبقى فيه خمس سنوات فقط على حلول عام 2030، أي الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن نسبة 17 في المائة فقط من غايات هذه الأهداف في طريقها إلى التحقّق، ويستمر وجود فجوات في مجالات رئيسية منها المساواة بين الجنسين. فالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات لم يتحقّق أي من مؤشراته، بما فيه مؤشراته الفرعية. وكما اعترفت الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل، تنحسر حاليا مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت على مدى سنوات. وتطرح البيئة العالمية الحالية تحديات كبيرة تُهدد تحقيق المزيد من

التقدم. فقد أدى استفحال الاستقطاب وتزايد انعدام الاستقرار الإقليمي حسب ما يبرزه *تقرير التنمية البشرية للفترة 2024/2023* إلى تعطيل الصنع الفعال للقرارات بشأن القضايا العالمية الحاسمة التي لها أهمية محورية بالنسبة لخطة عام 2030 ومنها تغير المناخ والتماسك الاجتماعي والتفاوتات المترسخة. ولا تزال العديد من الاقتصادات النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تعاني من الندوب المطولة التي تركتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة غلاء المعيشة واشتداد شروط التمويل على صعيد العالم.

8 - وفي ظل هذه العقبات الكبيرة، كان لاستمرار التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي دورٌ محوري في الدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يوائم بين الخطط الوطنية والموارد اللازمة لدعم إحراز التقدم. وللبرلمانيين، بصفتهم مشرعين وطنيين، دور مهم في تعزيز التنمية المستدامة. فالبرلمانات مسؤولة عن تهيئة الظروف الملائمة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى التشريعي من خلال توجيه موارد الدولة، وتحديد أولويات الإصلاح، وصياغة تشريعات جديدة في المجالات ذات الأهمية.

9 - وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل وثيق مع البرلمانات الوطنية في مختلف أنحاء العالم لدعم تنفيذ خطة عام 2030. ففي بيرو، على سبيل المثال، عمل الفريق القطري على تعزيز العلاقة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومختلف الأحزاب الممثلة في الكونغرس، وقدم الدعم الفني إلى لجان الكونغرس لتسريع وتيرة تحقيق البلد لأهداف التنمية المستدامة. وفي إكوادور، أبرم الفريق القطري مذكرة تفاهم مع الجمعية الوطنية تُركز على مواءمة العمل التشريعي مع خطة عام 2030.

10 - وفي ضوء أن البرلمانات لها دور أساسي في ضمان أن يستثمر التمويل والموارد استثمارا فعالا في دعم التنمية المستدامة، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات البرلمانية من خلال تقديم تدريب محدد الأهداف وتوفير منصات لتبادل المعارف وإتاحة أدوات للتعلم الإلكتروني بما يمكّن البرلمانيين من ممارسة الرقابة الفعالة على الميزانيات وتعزيز المساءلة التشريعية بشأن التمويل المستدام. وفي منطقة المحيط الهادئ، ساعد البرنامج الإنمائي في تعزيز قدرات لجان الحسابات العامة وتقوية العلاقات بين مراجعي الحسابات العامة والبرلمانات من خلال مكتب الميزانية غير الثابت. ودعم البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى تعزيز العمل البرلماني في مختلف البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية بهدف تعزيز الرقابة على تنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وتشديد المساءلة في الإدارة المالية العامة. وفي عام 2023، يسّر البرنامج الإنمائي اجتماع الفريق العامل الرفيع المستوى الرابع للجان الموازنة البرلمانية لتيمور - ليشتي والبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، حيث اجتمع برلمانيون وموظفون وخبراء دوليون في موزامبيق لتعزيز الرقابة البرلمانية على صناديق الثروة السيادية. ويدعم البرنامج الإنمائي البرلمانات في اعتماد نُهج الحوكمة الاستباقية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة وتوطيد الديمقراطية، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في ميثاق المستقبل.

11 - ودُعي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مرات عديدة لتقديم إحاطات إلى برلمانات إقليمية ووطنية بشأن توصيات *تقرير الاستثمار العالمي* وقضايا تنمية ريادة الأعمال.

12 - والشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تشرف عليها إدارة التواصل العالمي تعملُ مباشرة مع البرلمانات الوطنية والمجموعات البرلمانية لإشراكها في العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، نظّم مركز الإعلام في بيروت، بالتعاون مع مكتب رئيس مجلس

النواب، حفل توقيع أول اتفاق شـــراكة بين فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان والبرلمان اللبناني في حزيران/يونيه 2022 لضـــمان اتباع نهج منســـق ومتســـق ومتكامل لدعم البرلمان في تحقيق الأولويات الإصلاحية الضرورية وأهداف التنمية المستدامة.

13 - وأقامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شـــراكات مع برلمانات وشـــبكات برلمانية للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية ومنظومات الأغذية الزراعية المســـتدامة. ونظمت هذه المنظمة القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية في حزيران/يونيه 2023. وأسفرت هذه المناسبة عن التوصل إلى أول ميثاق برلماني عالمي لمكافحة الجوع وســـوء التغذية في العالم، وهو ميثاق أقره برلمانيون من كل المناطق للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي على صعيد العالم، مع التركيز على منظومات الأغذية الزراعية المستدامة والمنصفة.

14 - وعملت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع الســـلطات البرلمانية على المســـائل المتعلقة بالملكية الفكرية وأهمية أن يُمكَّن وجود منظومات فعالة للتكنولوجيا والابتكار بوصفها عوامل محفزة للتنمية المستدامة. ونظمت المنظمة ندوة في عام 2024 في تايلاند بشـــأن تحليلات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والابتكار في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

باء - الصحة

15 - أثبتت البرلمانات والتحالفات البرلمانية أنها جهات شـــريكة حيوية في الجهود الرامية إلى معالجة العواقب الاجتماعية - الاقتصـادية لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها. فقد أدت دورا نشـطا في وضـع تشـريعات للطوارئ، وتحســين الأطر التنظيمية الوطنية، والموافقة على الميزانيات العامة، وزيادة مســاءلة الحكومات، بما في ذلك وفاؤها بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات السياسية. وللبناء على الدور المهم الذي قامت به البرلمانات خلال الجائحة، تعمل منظمة الصـحة العالمية على وضـع استراتيجيتها الأولى للمشاركة البرلمانية وسـيُنتهى من صـياغتها بحلول النصـف الأول من عام 2025. وعلاوة على ذلك، تُشـير منظمة الصـحة العالمية، في برنامج عملها العام للفترة 2025-2028، إلى البرلمانات بوصـفها فئة رئيسـية، مؤكِّدةً دور البرلمانات الحاســم في تنفيذ المبادرات الصــحية العالمية. وســتنظم منظمة الصــحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي سويًا المنتدى البرلماني العالمي الأول في سياق جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين.

16 - وعملت كيانات الأمم المتحدة مع البرلمانات على مســـائل صـــحية هامة أخرى، ومنها الصـــحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونســـكو) قيام رئيس الجمعية الوطنية في زامبيا بوضـــع وإطلاق استراتيجية دعوية بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين تُوفر إطارًا واضحًا لأعضاء البرلمان لتوجيه عملهم على النهوض بالصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية والمهارات الحياتية والتثقيف الصـحي للشـباب. وفي الفترة من آذار/مـارس 2022 إلى آذار/مـارس 2023، زوّد برنـامج الأمم المتحدة المشـــترك المعني بفيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيدز البرلمانيين في جميع أنحاء العالم بتحليل شـــامل لتداخل الإصـــابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعوامل الأوسع المحدِّدة للوضع الصحي والاجتماعي، مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والتعليم.

17 - وفي الفترة من نيسـان/أبريل إلى تشـرين الثاني/نوفمبر 2022، تعاون صـندوق الأمم المتحدة للسـكان مع المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجهات أخرى من الجهات الشـريكة للأمم المتحدة في

بوتسوانا لعقد حوار رفيع المستوى مع البرلمانيين بهدف النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة المتروكين خلف الركب، وتحديداً الأشخاص من ذوي الإعاقة.

جيم - الديمقراطية وحقوق الإنسان

18 - في إطار الاستعراض الدوري الشامل، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عامي 2023 و 2024 خدمات لبناء قدرات البرلمانيين وتوعيتهم تسهيلاً لمشاركتهم في الاستعراض. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، نظمت المفوضية حلقة عمل للبرلمانيين في 11 و 12 أيار/مايو 2024 بعنوان "دور البرلمان في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان". وقامت المفوضية بمساع دعوية لدى أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو بشأن المسائل المتعلقة بدور المدافعين عن حقوق الإنسان في الأزمات، وخطاب الكراهية، والحق في حرية الرأي والتجمع السلمي.

19 - ودعم البرنامج الإنمائي الجهود البرلمانية لمكافحة خطاب الكراهية، مع التركيز على خطاب الكراهية الجنساني وتأثيره في الخطاب العام. وإدراكًا للدور الحيوي للبرلمانات في حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وإدماجهم، عقد البرنامج الإنمائي المنتدى البرلماني الأفريقي لعام 2023 الذي جمع برلمانيين من 11 بلدًا لتبادل الدروس والاستراتيجيات في هذا الصدد.

20 - ويقوم البرلمانيون بدور محوري في اعتماد أطر قانونية تحمي حقوق الطفل وتصونها وتُعملها، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مع برلمانيين من الأرجنتين وألمانيا وإيطاليا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والدانمرك وكندا وليختنشتاين والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليونان من أجل تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

21 - ويبقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تواصل نشط مع البرلمانيين من خلال مساعي الدعوة المحددة الأهداف. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل المكتب مع أعضاء اللجان المعنية بالشؤون الخارجية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ومسائل الميزانية، بما فيها لجانها الفرعية، في العديد من البلدان الشريكة، ومنها إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا والاتحاد الأوروبي.

22 - وفي العراق، تواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع اللجان البرلمانية من أجل النهوض بالتشريعات التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الانتخابية الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة ومبادئها والدعوة إلى سنّها.

23 - وفي أوكرانيا، أطلق البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان، دورتين على الإنترنت في عام 2023 كان عنوان إحداهما "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" وعنوان الأخرى "بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في زمن الحرب"، وقدمت الدورتان إرشادات شاملة بشأن دمج مبادئ حقوق الإنسان في العمليات التجارية، مع التركيز على إدارة المعنيين وعدم التمييز.

24 - وفي عامي 2022 و 2023، أكملت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مشروعين لبناء القدرات لفائدة المجموعة البرلمانية غير الصربية المتعددة الأعراق في برلمان كوسوفو[1]. وركزت الأنشطة على حماية ودعم حقوق ومصالح الطوائف التي لا تشكل أغلبية وتعزيز مشاركة هذه الطوائف في عمليات صنع السياسات والقرارات.

دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

25 - يضطلع البرلمانيون بدور حاسم في اعتماد أطر قانونية تحترم حقوق المرأة وتحميها وتُعملها. وللدعوة إلى مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم الفني إلى برلمانات، حيث قدمت معلومات عن الإصلاحات الدستورية والتشريعية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي سيراليون، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود التعاونية المبذولة من طرف وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل ومن طرف البرلمان، بما فيه اللجنة التشريعية البرلمانية العاملة على إقرار قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2022 الذي ينص على أن تخصص للنساء حصة أدناها 30 في المائة من المناصب التي يكون شغلها بالتعيين والانتخاب، ويتضمن أحكاما بشأن حصول المرأة على التمويل وفرص العمل والمساواة في الأجور وإجازة الأمومة. وبعد انتخابات عام 2023، ازداد تمثيل المرأة على الصعيد السياسي على جميع المستويات، حيث بلغت نسبة النساء 30,4 في المائة من أعضاء البرلمان و 34 في المائة من أعضاء المجالس المحلية، وهو ما يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بنسبة 12,4 في المائة من أعضاء البرلمان و 18 في المائة من أعضاء المجالس المحلية بعد انتخابات عام 2018.

26 - ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالشراكة مع شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة (رائدات)، حلقة عمل تدريبية إقليمية لمدة ثلاثة أيام استمرت من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2023 بعنوان "دور البرلمان في مراقبة ورصد التشريعات الضامنة لحقوق المرأة".

27 - ويقدم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يعمل بتوجيه استراتيجي من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، الدعم الفني إلى سلطات جنوب السودان منذ عام 2022 بشأن الإصلاح التشريعي لقانون البلد الجنائي المعدّل وإجراءاته الجنائية وقانونه للأدلة ومشروع قانون متعلق بالعنف الجنساني. وشمل الدعم المقدم إيفاد بعثة لمناقشة الأحكام التشريعية النموذجية في حزيران/يونيه 2024، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت منظمة اليونسكو مع الدول الأعضاء وبرلماناتها لزيادة تمثيل النساء في مجالي العلوم والهندسة، وحددت هدفاً متفقاً عليه يتمثل في تشكيل النساء نسبة 50 في المائة كحد أدنى من المشاركين في جميع برامجها التدريبية.

29 - وواصل البرنامج الإنمائي القيام بدور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية للمرأة في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في هذا الصدد. ففي منغوليا، دعمت المساعدة الفنية التي قدمها البرنامج الإنمائي إنشاء نظام الحصص، واتباع "نظام السَحَّاب" في القوائم الحزبية وهذا نظام يقضي

(1) يُشار إلى كوسوفو في سياق مدلول قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

بتناوب المرشحين من الرجال والنساء. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الوطني، حيث ارتفعت من 17 إلى 25,4 في المائة بعد انتخابات عام 2024. وفي أرمينيا، نظم البرنامج الإنمائي في عام 2023 تدريباً على صنع السياسات المراعية للمنظور الجنساني لفائدة البرلمانيين والبرلمانيات، بمن فيهم الأعضاء من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وشارك فيه 31 شخصا، وكان من بينهم أشخاص من أقليات إثنية مثل الأقلية الآشورية. وفي جنوب السودان، أقام البرنامج الإنمائي شراكة مع وزارة الشؤون البرلمانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتدريب البرلمانيات على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز الروابط بين البرلمان والوزارات الرئيسية.

30 - وفي 19 تموز/يوليه 2024، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إطلاق إطار تشاوري مع رئيس الجمعية الوطنية بهدف مواءمة الإطار القانوني المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات. وفي أواخر عام 2024، أطلقت هذه البعثة إطارا تشاوريا مع الجمعية الوطنية لمواءمة الأطر القانونية، ووضعت خريطة طريق لمكافحة العنف ضد المرأة في الانتخابات.

31 - وفي سان تومي وبرينسيبي، دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة التمثيل السياسي للمرأة من خلال أنشطته الدعوية. وأسهم ذلك في موافقة الجمعية الوطنية بالإجماع على قانون المناصفة السياسية في تموز/يوليه 2022 الذي ينص على أن تخصص للنساء حصة 40 في المائة من المناصب الوزارية والمقاعد المنتخبة، ويبني ذلك على جهود سابقة بذلتها برلمانيات وقياديات لفرض حصة 30 في المائة.

32 - وفي ليبيا، تعاونت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع مجلس النواب على مشروع قانون حماية المرأة من العنف الذي أقرته اللجنة التشريعية في مجلس النواب في 18 كانون الثاني/يناير 2024. وجاءت هذه النتيجة بعد مشاورات متنوعة، منها اجتماع مائدة مستديرة عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وشارك فيه 20 عضوا من مجلس النواب.

33 - وأنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالاشتراك مع البرلمانيات الصوماليات، المنتدى المشترك بين القيادات النسائية الصومالية في البرلمان والأمم المتحدة في أيار/مايو 2023. ويوفر هذا المنتدى قناة يمكن للأمم المتحدة أن تتحاور بانتظام مع البرلمانيات من خلالها للعمل على عمليات السلام والأمن وتحقيق الاستقرار في إطار بيئة آمنة ومأمونة.

34 - وفي لبنان، بدأ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسةً في الربع الأخير من عام 2023 لجمع البيانات وتصميم تدخلات استراتيجية لمعالجة العوائق التي تعيق وصول المرأة إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية. وتهدف هذه الدراسة إلى التوعية بوضع المرأة داخل الأحزاب السياسية والبرلمان.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة في مجال التشريع إلى برلمانيين لضمان أن تراعي القوانين والإجراءات الجنائية المنظور الجنساني وتحمي حقوق المرأة، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقدم المكتب هذه المساعدة إلى إسواتيني وإكوادور وبوتسوانا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وكولومبيا وليسوتو وملاوي وناميبيا.

هاء – تمكين الشباب

36 – دعم البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل بين البرلمانات والشباب في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تسخير الأدوات الرقمية وتدعيم الابتكار. ففي عام 2024، وسّع البرنامج الإنمائي نطاق منصة "إيكوتا" العاملة بالذكاء الاصطناعي في تيمور – ليشتي من خلال دعم البرلمان في إطلاق مختبر سياساتي متنقل يُعرف باسم Demokrasia Bis. وهذا المختبر، الذي هو عبارة عن حافلة مجهزة خصيصا للغرض منها ومزودة بخدمة الإنترنت وأدوات البث الصوتي، يمكّن الشباب والمجتمعات الريفية من التواصل مباشرة مع البرلمانيين بشأن المسائل السياساتية والتشريعية، وهو ما يعزز الديمقراطية التشاركية.

37 – وفي أيلول/سبتمبر 2024، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أكاديمية للشباب لتشجيع الانضمام العالمي إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ويتألف أول فوج لهذه الأكاديمية من 17 مشاركا. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين القيادات الشابة (بمن فيهم أعضاء البرلمان) من الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، وتنشئة جيل جديد من المدافعين عن تلك الاتفاقية.

واو – السلام والأمن الدوليان

38 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاعلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء بشأن القانون النووي الدولي والوطني، وكان هذا التفاعل من خلال برنامج الوكالة للمساعدة التشريعية في المقام الأول. وهذا البرنامج متاح لجميع البلدان، وهو يغطي جميع مجالات القانون النووي (الأمان والأمن النوويان والضمانات والمسؤولية النووية)، ويدعم وضع التشريعات التنفيذية الوطنية اللازمة.

39 – وتزايد تركيز المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على التفاعل مع البرلمانات الوطنية والهيئات البرلمانية الإقليمية لتعزيز التدابير الشاملة والمنسقة في التصدي لتحديات مكافحة الإرهاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت هذه المديرية بأنشطة توعية للبرلمانيين ليتحسّن فهمهم لتعقيدات مكافحة الإرهاب وليضعوا تشريعات متوازنة قائمة على الأدلة تدعم سيادة القانون.

40 – وفي كانون الثاني/يناير 2023، أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب الفريقَ العامل البرلماني لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، وهو منصة وآلية تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البرلمانات الوطنية الأفريقية والجمعيات البرلمانية الإقليمية.

41 – وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في الصومال، التي كانت تعرف سابقا باسم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الدعمَ الاستشاري والفني إلى حكومة الصومال الاتحادية بشأن عملية مراجعة الدستور، وذلك بعمل البعثة من خلال الصندوق المشترك للصومال. وأقر مجلس الشعب في آذار/مارس 2023 اللجنةَ المستقلة الجديدة لمراجعة وتنفيذ الدستور. وفي نيسان/أبريل 2023، تم في جلسة مشتركة بين مجلس الشعب ومجلس الشيوخ إنشاء لجنة رقابة مشتركة. وعملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع اللجنتين منذ إعادة تأسيسهما. وفي عام 2024، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ثم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في الصومال التي تلتها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الدعمَ الاستشاري والفني إلى اللجنة البرلمانية المخصصة للسجون والمكلفة بتقييم أوضاع السجون في مقديشو.

42 - ويشـــكل العمل مع البرلمانيين جانبا مهما من جوانب الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاقات السلام. فقد أقامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا علاقة قوية مع الكونغرس في هذا البلد مركزةً على دعم ورصد دوره في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم في عام 2016. ومن الجهود الرئيسية المبذولة التواصلُ بانتظام مع لجنتي السلام في كلا مجلسي البرلمان، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة المبادرات المتعلقة بالسلام.

زاي - مجالات التعاون الأخرى

43 - تقوم البرلمانات بدور محوري في الدفع بعجلة الخطط الوطنية المناخية وفي ضمان المساءلة عن الوفاء بالالتزامات المناخية. ويقوم البرنامج الإنمائي، في إطار مبادرة شبكة التمويل المناخي التي هي واحدة من مبادراته الإقليمية في منطقة آســـيا والمحيط الهادئ، بدعم البرلمانات في توجيه المزيد من الموارد نحو التصـدي لتغير المناخ، وبالمسـاعدة في بناء قدرة البرلمانات على التدقيق في إنفاق الحكومات على التمويل المناخي. ففي إندونيسـيا، أُصـدر دليل التمويل المناخي وأُطلقت الوحدة النموذجية للاقتصـاد الدائري ودراسـة للتمويل الإســلامي المختلط في عام 2024. وفي بنغلاديش، عمل البرنامج الإنمائي مع البرلمانيين على النُهج والممارســات الفضــلى في مجالي المناخ والتمويل. وفي تايلاند، أعدّ البرنامج الإنمائي دليلا للتمويل المناخي بالشراكة الوثيقة مع أمانة مجلس النواب بما يضمن استخدام الدليل على نحو فعال في النهوض بالعمل المناخي ودعم أهداف التنمية المستدامة.

44 - ويواصـــل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المســـاعدة، عند الطلب، إلى البرلمانات والبرلمانيين في وضع وتعديل القوانين الجنائية الوطنية، بما في ذلك تعديل مدونات وقوانين جنائية تتعلق بمواضـــيع محددة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ففي عام 2022، على ســبيل المثال، قدم المكتب، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مراجعة موضوعية لقانون (اعتُمد لاحقا) بشأن استخدام القوة في إكوادور.

ثالثا - الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى: النهوض بالمعايير العالمية

45 - اضـــطلع الاتحاد البرلماني الدولي، بوصـــفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، بدور هام في تعزيز المساهمات البرلمانية في منظومة الأمم المتحدة. وتشكل جلسات الاستماع البرلمانية السنوية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك فرصا فريدة من نوعها لتعزيز الإسهامات البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة، ودعم التعاون الوثيق. ويرد في هذا الفرع بعض أشكال التفاعل الرئيسية بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى والأمم المتحدة.

ألف - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

46 - شـــكل اعتماد الجمعية العامة قرارها 159/77 المعنون "تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة" إنجازاً بارزاً. ففي هذا القرار، أقرت الجمعية بالمساهمة الكبيرة للبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ خطة عام 2030، وهو ما يعكس الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للتعاون البرلماني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأوصـت الجمعية فيه بالتعاون البرلماني الدولي، بما في ذلك

من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، لإلهام الخطط الجماعية الطموحة، وتعزيز تبادل التعلم والممارسات الفضلى والمعارف وإذكاء الوعي فيما بين البرلمانيين، وتوليد الزخم اللازم لدعم تنفيذ خطة عام 2030.

47 - وعملا بذلك القرار، شجع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على الحوار بين البرلمانات والسلطة التنفيذية في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسدّت هذه المبادرة الفجوة بين الالتزامات الدولية والتنفيذ الوطني، حيث شددت على الحاجة إلى مشاركة برلمانية قوية في الاستعراضات الوطنية الطوعية، وسلطت الضوء على الحاجة إلى تواصل أقوى بين الحكومات والبرلمانات.

48 - وقدمت الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المساعدة إلى البرلمانيين في ألبانيا والبوسنة والهرسك وتايلند وفييت نام وملديف من خلال مبادرات مشتركة لبناء القدرات بهدف النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ففي ألبانيا، أسفرت جهود الدعوة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي عن إنشاء لجنة فرعية برلمانية مكرسة لأهداف التنمية المستدامة، بينما ركزت الجهود المبذولة في البوسنة والهرسك على تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات البرلمانية من خلال لجنة دائمة مكرسة لهذه الأهداف.

49 - ويواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد البرلماني الدولي تعاونهما الوثيق بسبل منها العملُ على ضمان نشر البحوث والأعمال السياساتية المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع الإنمائية، وتبادلُ الممارسات الجيدة. وشاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام في المنتدى العالمي الثامن للاستثمار الذي عقد في أبو ظبي في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والذي تضمن حوارا ثلاثي الأطراف جمع بين البرلمانيين وصناع السياسات وقادة الأعمال وكان موضوعه "التشريع من أجل التنمية المستدامة".

50 - وتعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 17، مع التركيز على التكنولوجيا. وخلال المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة المعقود في عام 2024، عقد الاتحاد البرلماني الدولي مناسبة برلمانية جانبية عنوانها "ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو مسؤول". وساهم الاتحاد البرلماني الدولي كذلك في المناقشات السنوية المعقودة في إطار آلية تيسير التكنولوجيا التي تناولت أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

51 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حضر برلمانيون من 13 بلدا مانحا ومضيفا المنتدى المعنون "التضامن البرلماني من أجل إدماج اللاجئين في منظومات التعليم" الذي اشتركت في تنظيمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشبكة البرلمانية الدولية للتعليم، والاتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الدولي للقانون الإنساني. وكان الهدف العام للمنتدى هو توعيةُ البرلمانيين بالحاجة إلى رصد التمويل لتعليم اللاجئين، ومساعدتُهم على تحديد خطوات عملية لتحقيق ذلك.

باء - الصحة

52 - دعَم التعاون الطويل الأمد بين منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي تحقيق تقدم كبير في انخراط البرلمانات في العمل على مجال الصحة العالمية. ففي جمعية الصحة العالمية لعام 2024، سلّط المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على هذا التعاون في

حوار برلماني، مما أسفر عن التعهد بعقد اجتماع برلماني سنويًا في جمعية الصحة العالمية وتعزيز الجهود لتوطيد انخراط البرلمانات في حوكمة الصحة العالمية.

53 - وجددت منظمة الصحة العالمية في عام 2023 مذكرة التفاهم المبرمة مع الاتحاد البرلماني الدولي. وطورت المنظمة والاتحاد أدوات متعددة لدعم العمل البرلماني في مجال الصحة. وشمل ذلك نشر كتيب عن التأهب في مجال الأمن الصحي لإتاحة التوجيه للبرلمانيين بشأن تعزيز الأمن الصحي، بما يشمل التمويل المستدام والتشريع والحوكمة. وفي أيار/مايو 2024، أطلقت المنظمة والاتحاد دورة على الإنترنت بشأن التأهب في مجال الأمن الصحي لمساعدة البرلمانيين على الدعوة إلى تحسين الأمن الصحي.

54 - وفي مواجهة التحديات المطروحة على صعيد الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، عملت منظمة الصحة العالمية والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل بشكل وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي لنشر الممارسات القائمة على الأدلة، وإبراز الأعمال البرلمانية الفعالة، وإشراك الهيئات التشريعية في مسائل مثل معالجة مشكل الوفيات النفاسية وتعزيز السياسات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

55 - وفي عام 2024، تعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة في مقر الأمم المتحدة، وعقدَ جلسة للبرلمانيين. وأتاحت تلك الجلسة الفرصة للبرلمانيين لمناقشة مواضيع متعلقة بتوفير خدمات الصحة دون تمييز، وأهمية الفحص والتشخيص، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية. وشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا في حلقة نقاش كان موضوعها "عدم ترك أحد خلف الركب" في سياق المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في أرمينيا.

56 - وشاركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي عقدت لفائدة مجموعة الاثني عشر الجيوسياسية الموسّعة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في 18 و 19 كانون الثاني/يناير 2024 في باريس، وعززت هذه الحلقة وعي البرلمانيين بالروابط بين الصحة والتعليم وفهمهم لها.

جيم - الديمقراطية وحقوق الإنسان

57 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي تعاونهما لتعزيز قدرات البرلمانات بوصفها من الجهات الرئيسية في العمل على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وفي حزيران/يونيه 2023، نظمت المفوضية والاتحاد اجتماع مائدة مستديرة برلمانية احتفالا بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن أجل تزويد البرلمانيين بأداة سهلة الاستخدام وحسنة التوقيت لتُساعدهم في التعامل مع الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان ولتُساهم البرلمانات فيه، أعدت المفوضية والاتحاد إحاطات على الإنترنت بشأن عملية هذا الاستعراض لفائدة البرلمانيين والموظفين البرلمانيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكفونية وفرعها البرلماني، نظمت المفوضية والاتحاد حلقات عمل لفائدة البرلمانيين من عدة دول ناطقة بالفرنسية يوشك إنجاز الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها.

58 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أطلقت منظمة اليونسكو والاتحاد البرلماني الدولي ومركز القانون والديمقراطية دورة إلكترونية مفتوحة كبرى لفائدة البرلمانيين بشأن الحق في حرية التعبير. وفي 1 و 2 آذار/مارس 2024، نظمت منظمة اليونسكو والاتحاد البرلماني الدولي حلقة عمل تشريعية تقنية في ناغاركوت في نيبال لفائدة 30 برلمانيًا. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز معرفة المشاركين بالمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات في ضوء الإصلاح التشريعي الجاري في البلد لثلاثة قوانين تتعلق بالإعلام واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي، عملاً بالتزامه بالمساهمة في هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، مؤتمراً عالمياً بشأن الهجرة في حزيران/يونيه 2022 في إسطنبول بتركيا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

59 - ونظّمت منظمة اليونسكو، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي والمسار البرلماني لمنتدى حوكمة الإنترنت، سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات عبر الإنترنت بعنوان "البرلمانات والذكاء الاصطناعي: تجاوز الضجة" لفائدة البرلمانيين من جميع أنحاء العالم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024. وأُبرز للبرلمانين في هذه الحلقات ما ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي من مخاطر وفرص، لا سيما فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي عام 2024، زادت أمانة منتدى حوكمة الإنترنت من توسيع تعاونها مع المبادرات الإقليمية لهذا المنتدى لتعزيز مشاركة البرلمانات في الحوكمة الرقمية. وأدى ذلك إلى إنشاء شبكة برلمانية لغرب أفريقيا معنية بحوكمة الإنترنت.

60 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024، نظّم البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مشاورة للخبراء تناولت مشاركة البرلمانات في السياسات الرقمية وجمعت بين برلمانيين وموظفين برلمانيين وممثلين لمنظمات دولية ومنظمات برلمانية رائدة. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم في عام 2024 إلى المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال المساهمة في إعداد دليل عن تطبيق القانون النموذجي المتعلق بالعنف الجنساني، وتدريب البرلمانيين على تطبيق القانون لحماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الجنوب الأفريقي. وفي الفترة من 13 إلى 15 حزيران/ يونيه 2023، قدم تحالف الأمم المتحدة للحضارات الدعم إلى المؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان الذي استضافه الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان المغرب، وترأس التحالف إحدى جلسات المؤتمر. وناقش البرلمانيون وممثلو المنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات الدينية المشارِكة تعزيز الحوار بين الأديان من أجل السلام، ودور القيادات الدينية في مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتحديات الرقمية التي تواجه الديمقراطية.

دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

61 - في كانون الثاني/يناير 2024، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية مؤتمراً إقليمياً عبر الإنترنت لفائدة البرلمانيين من الدول العربية، ورُكز في المؤتمر على النهوض بتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز تدابير التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة.

62 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عملية وضع وصياغة التوصية العامة رقم 40 (2024) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن

التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار (CEDAW/C/GC/40). وتعرض التوصية، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2024، نهجًا جديدًا للحوكمة على أساس التكافؤ باعتباره مبدأ أساسيا وقوة رائدة لإحداث التحول. وفي عامي 2022 و 2023، نظمت اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من الندوات عبر الإنترنت استهدفت برلمانات البلدان التي حان الموعد لتستعرضها اللجنة، وبرلمانات البلدان المستفيدة من الدعم المقدم من الاتحاد البرلماني الدولي في مجال المساواة بين الجنسين.

63 - وفي الأعوام 2022 و 2023 و 2024، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعَ البرلماني السنوي بمناسبة الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، وأتاح الاجتماع منبرا للمشرعين من جميع أنحاء العالم للإعراب عن المنظور البرلماني إزاء موضوع اللجنة قيد المناقشة وضمان أن يكون للاتفاقات المتوصل إليها تأثير على المستوى الوطني وأن تناقش في البرلمان. وخلال الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مبادرة "النساء والشباب في عالم الديمقراطية - مبادرة القيادات النسائية" وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي.

64 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، أعاد مكتب الأمم المتحدة في جنيف والاتحاد البرلماني الدولي إطلاق حملة مبادرة الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين بهدف القضاء على التحيز الجنسي في المكتب.

65 - وتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو لتعزيز قدرات البرلمانيين وجميع المعنيين المنخرطين في كفالة حسن سير أعمال الجمعية من خلال تشجيع البرلمانيين على النظر في إصلاحات تقوّي البرلمان وتخدم التواصل الاجتماعي وتزيد من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتعزز حقوق المرأة وتمكينها في المجتمع.

هاء - تمكين الشباب

66 - وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي منذ نيسان/أبريل 2022 في إطار مبادرات لتشجيع مشاركة الشباب والبرلمانيين الشباب في صنع القرار السياسي. وشارك البرلمانيون الشباب المنتمون إلى الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب بنشاط أيضا في مناسبات الأمم المتحدة، حيث جلبوا منظوراً برلمانياً إلى منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمناسبات الجانبية ذات الصلة (سنوياً من عام 2022 إلى عام 2024)، ومبادرة البنك الدولي للبرلمانيين الشباب العالمية (في عامي 2022 و 2023)، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل و "أيام العمل" المتصلة به (أيلول/سبتمبر 2024)، والمناسبات التحضيرية للقمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية التي استضافتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022).

67 - وفي حزيران/يونيه 2024، ساهم البرنامج الإنمائي في سلسلة التمكين التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن دور البرلمانيين الشباب في المساهمة في منع النزاعات وبناء السلام. وأتاحت هذه السلسلة فرصة مهمة لمناقشة الإجراءات العملية التي يمكن للبرلمانيين الشباب اتخاذها في مجالات منها صنع السياسات، والدبلوماسية البرلمانية، وجهود الوساطة والحوار، ودعم إدماج الشباب من خلفيات متنوعة.

68 - وتحت قيادة مكتب الأمم المتحدة للشباب، عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي والمنتدى الأوروبي للشباب ومنتدى شباب أفريقيا عملَ الحملة العالمية

"صغر السن لا يمنع من الترشح". وتُوج هذا التعاون بإطلاق موقع إلكتروني مكرس لهذا الموضوع في أيلول/سبتمبر 2023 بهدف التغلب على التمييز الواسع الذي يواجهه الشباب الذين يترشحون للمناصب العامة وتوفير الموارد لصالح قضية مشاركة الشباب في الحياة السياسية وإدماجهم فيها.

69 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ساعد البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات معنية أخرى، في إنشاء برلمان الشباب الإقليمي المعني بالعمل المناخي الذي يوفر منبراً للشباب للدعوة إلى سياسات مراعية للاعتبارات المناخية.

واو - السلام والأمن الدوليان

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعميق تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا السلام والأمن الدوليين.

71 - واستضاف الاتحاد البرلماني الدولي جلسة إحاطة للبرلمانيين بشأن لجنة بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بمشاركة رئيس هذه اللجنة والأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام بإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام. ورُكز في الجلسة على ما لعمل اللجنة من أهمية في منع نشوب النزاعات واستدامة السلام، واستُقصيت فيها التدابير العملية التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لدعم الحوكمة الشاملة للجميع وتعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

72 - وتعاونت وحدة الأمن البشري مع الاتحاد البرلماني الدولي ودعمت حملة "الأمن البشري للجميع".

73 - وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الثلاث الماضية للتوعية بأهمية مشاركة البرلمانات في مسائل حماية اللاجئين وانعدام الجنسية، ولتقوية هذه المشاركة. وحشد الاتحاد البرلماني الدولي دعم المجتمع البرلماني للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وقدم تعهدات، مع التركيز على الانضمام العالمي لاتفاقيات حقوق الإنسان.

74 - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد البرلماني الدولي على بناء قدرات البرلمانات وتشجيع الحوكمة الرشيدة وتعزيز التعاون الإقليمي لدعم بلدان منطقة الساحل في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه المبادرة في تمكين البرلمانات من وضع أطر قانونية وسياسات تعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف مع ضمان حماية ضحايا الإرهاب وإعادة تأهيلهم في الوقت نفسه.

75 - وشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاجتماع السابع عشر للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابع للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد في جنيف في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024 والذي عرض فيه المكتب الاتجاهات المستجدة في مجال الإرهاب والصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ولا سيما في أفريقيا، والمبادرات الجارية.

76 - وفي شباط/فبراير 2022، قام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوضع وإصدار الأحكام التشريعية النموذجية لدعم احتياجات ضحايا الإرهاب وحماية حقوقهم، مما سهل تقديم المكتب مساعدة متخصصة إلى بلدان مثل الفلبين. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب الفريقَ العامل البرلماني لمكافحة

الإرهاب في أفريقيا، وهو آلية تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البرلمانات الوطنية الأفريقية والجمعيات البرلمانية الإقليمية.

زاي - مجالات التعاون الأخرى

77 - في الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمرات السنوية للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع وكالات وهيئات متنوعة من الأمم المتحدة، مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لتزويد البرلمانات بإحاطات عن أحدث البيانات العلمية والتوجهات الرئيسية لمؤتمرات الأطراف المقبلة. ووقّع الاتحاد البرلماني الدولي مذكرتي تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كلاهما للفترة من عام 2020 إلى عام 2025)، وتركز المذكرتان على دعم العمل المناخي والبيئي، لا سيما في البلدان النامية.

78 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي سويا بتنسيق حوار برلماني عالمي بشأن تأثير تغير المناخ على النزوح والأمن البشري، وشارك في الحوار المستشار الخاص للمفوضية المعني بالعمل المناخي وأكثر من 100 برلماني من جميع أنحاء العالم. وهدفت هذه الندوة المعقودة عبر الإنترنت إلى تعزيز فهم البرلمانيين للروابط بين تغير المناخ والنزوح والأمن البشري.

79 - وفي عامي 2023 و 2024، جمعت الحلقتان الدراسيتان الإقليميتان المعقودتان في سان خوسيه وبورت أوف سبين بين برلمانيين من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف تعزيز العمل المناخي. واستضاف البرلمانان الوطنيان في كوستاريكا وترينيداد وتوباغو هاتين المناسبتين بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وبدعم من البرنامج الإنمائي. ونوقشت في الحلقتين الدراسيتين توصيات تتعلق بمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ وتدعو إلى توفير التمويل المناخي للدول الضعيفة وتعزيز التعاون الإقليمي من خلال مبادرات، مثل مبادرة بريدجتاون لمنح التمويل لتغطية الخسائر والأضرار.

80 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، عقد البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مشاورة للخبراء، على هامش الجمعية 149 للاتحاد، بشأن مشاركة البرلمانات في السياسات الرقمية، مع التركيز على قضايا رئيسية، مثل الخصوصية وحماية البيانات وحوكمة الإنترنت والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

81 - وخلال الاجتماع السنوي التاسع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت الذي عُقد في الرياض في كانون الأول/ديسمبر 2024، عقد الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مناقشة بشأن الحوكمة الرقمية العالمية. وتبادل أكثر من 90 برلمانيًا من أكثر من 35 دولة، بالإضافة إلى ممثلين من البرلمان الأوروبي وبرلمان البلدان الأفريقية، وجهات النظر مع جهات معنية أخرى بشأن العمليات الدولية الرئيسية لحوكمة الإنترنت، مثل التعاهد الرقمي العالمي والعملية الاستعراضية لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

رابعا – الشراكات

ألف – الشراكات والتفاعلات الرفيعة المستوى والاجتماعات المتخصصة

82 – بُذلت جهود لتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على أعلى المستويات، وهو ما فتح قناة للتواصل بين قيادتي المنظمتين.

83 – واجتمع الأمين العام ورئيس ديوانه ومسؤولون كبار آخرون من الأمم المتحدة بانتظام مع شاغلي منصبي الرئيس والأمين العام في الاتحاد البرلماني الدولي. فقد شارك رئيس الديوان في ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات المقرر عقده في تموز/يوليه 2025.

84 – وعُقدت جلسات الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في الأعوام 2022 و 2023 و 2024. وأتاحت هذه الجلسات فرصاً هامة لمناقشة المساهمات البرلمانية في منظومة الأمم المتحدة. وكان موضوع الجلسة المعقودة في عام 2022 هو "بناء الدعم السياسي والاستجابات الشاملة للجميع من أجل التعافي المستدام". وكان محور تركيز الجلسة المعقودة في عام 2023 هو "المياه من أجل الناس وكوكب الأرض: أوقفوا الهدر، غيروا الأساليب، استثمروا في المستقبل". أما جلسة عام 2024، فعُقدت في شباط/فبراير 2024 تحت عنوان "وضع حد للنزاعات: وصفات لمستقبل سلمي"، وساهمت في تعزيز المداولات البرلمانية بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في إحلال السلام.

85 – وشارك مبعوث الأمين العام المعني بالشباب في الجمعية 148 للاتحاد البرلماني الدولي وفي اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب المعقود بهذه المناسبة. وساهم ممثلون شباب من منظمة العمل الدولية والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية في "جلسة مفتوحة" للمنتدى خلال الجمعية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

86 – وتعاونت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبرنامج الإنمائي مع البرلمانيين في مبادرات متنوعة لتعزيز المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة في المنطقة العربية. ومن الأمثلة على هذا التعاون افتتاح أكاديمية المرأة العربية للقيادة في عام 2023، حيث اجتمعت قيادات نسائية، من بينها برلمانيات، في مدريد لدعم القيادة النسائية الكفيلة بإحداث التحول. ويتمثل مثال آخر في عقد مؤتمر في عام 2024 في عمّان، بالتعاون مع المنظمة العربية للإدارات الانتخابية، بشأن إجراء الانتخابات في بيئات معقدة ملتبسة.

87 – وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع برلمانات المنطقة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقّعت هذه اللجنة مذكرة تفاهم مع شبكة برلمانات الأمريكيتين بهدف تعزيز العمل المشترك في مجال التنمية المستدامة خلال العامين المقبلين.

باء – إعداد أدوات ومنتجات معرفية

88 – أسفر التعاون الواسع بين الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية عن إعداد أدوات ومنتجات معرفية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُطلقت مؤشرات ديمقراطية البرلمانات وهي مبادرة تعاونية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج الإنمائي، والاتحاد البرلماني الدولي، والرابطة البرلمانية للكومنولث، ومؤسسة Fundación Directoración Legislativo، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية،

والمعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية. وهذه الأداة للتقييم الذاتي الشامل تمكن البرلمانات من تقييم قدراتها وممارساتها في ضوء معايير الديمقراطية، بغض النظر عن نظامها السياسي أو مرحلة التطور التي بلغتها.

89 - وفي عامي 2023 و 2025، نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي خريطة لمشاركة النساء في الحياة السياسية، وهي تقدم بيانات جديدة عن النساء في المناصب التنفيذية والبرلمانات الوطنية. وفي حزيران/يونيه 2023، نشر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نسخة جديدة من دليل البرلمانيين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. والهدف من هذا الدليل هو دعم البرلمانات في ترجمة الاتفاقية إلى تشريعات وسياسات وطنية.

90 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي المنشور المعنون "البرلمانات وحقوق الإنسان: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي"، والهدف من هذا المنشور هو مساعدة البرلمانات في تحسين إدماج حقوق الإنسان في عملها وتمكين البرلمانيين باعتبارهم أنصار كفالة حقوق الإنسان لناخبيهم.

91 - وفي عام 2023، نشر البرنامج الإنمائي المنشور المعنون "خطوات إلى الأمام: البرلمانات في مكافحة خطاب الكراهية" الذي يحدد إجراءات بعينها لتتخذها البرلمانات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى التي تعمل بالشراكة معها للتصدي لخطاب الكراهية وتأثيره السلبي على الحوار العام والسياسي، ويشجع على اتخاذ هذه الإجراءات. وأعدّ البرنامج الإنمائي أيضا دليلاً بشأن تسخير التفكير التطلعي في البرلمانات يضم رؤى مستقاة من 15 بلداً.

92 - وفي أيار/مايو 2024، أصدر المكتب البرنامجي المعني بالمشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته، الذي أنشأه مكتب مكافحة الإرهاب بدعم من مجلس الشورى القطري، كتيباً ليكون بمثابة مرجع ودليل توجيهي للبرلمانيين لاقتراح تشريعات واستراتيجيات وطنية متعلقة بمكافحة الإرهاب، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، ومناقشتها وتعديلها واعتمادها.

93 - وأعدّ المسار البرلماني لمنتدى حوكمة الإنترنت مجموعة أدوات لفائدة البرلمانيين تتعلق بمسائل رئيسية في مجال الإنترنت والسياسات الرقمية وما يتصل بها من عمليات ومنظمات.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

94 - في مواجهة التحديات العالمية المتصاعدة، تزيد فعالية نظام تعددية الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة محوره، عندما ينخرط البرلمانات والبرلمانيون في عمله. فبإمكان البرلمانات أن تقوم بدور فريد من نوعه في المساعدة في مكافحة انحسار الثقة بين المؤسسات الدولية والشعوب التي تخدمها، وذلك بالمساعدة في ترجمة الخطط العالمية إلى منجزات ملموسة على المستوى الوطني، وبتحسين نماذج المشاركة التداولية والتشاركية والشاملة للجميع، ومن ثم التأكيد من جديد على أدوارها باعتبارها جهات داعية للشفافية والمساءلة والتنمية الشاملة للجميع. وتواصل الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع المجتمع البرلماني ودعم هذه الجهود بما يساعد على تمكين البرلمانات من رأب الصدع ودعم تماسك نظام تعددية الأطراف ومرونته ليتصدى بفعالية للتحديات العالمية المشتركة.

95 - ويمثل ميثاق المستقبل معلما بارزا في الجهود العالمية لتجديد نظام تعددية الأطراف وتعزيز التعاون العالمي. وحوالي 80 في المائة من جميع الالتزامات الواردة في هذا الميثاق هي التزامات تقع على الدول الأعضاء. وسيكون انخراط البرلمانات ضروريا لترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات على المستوى الوطني.

96 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 270/76 أن يقدم تقريرا يركِّز فيه بوجه خاص على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في البرلمانات. فعلى الرغم من الجهود والالتزامات العالمية، لا يزال تمثيل المرأة في البرلمانات ثابتا عند نسبة 27 في المائة في عام 2024. ووفقا للاتحاد البرلماني الدولي، شهد 30 بلدا من بين 53 بلدا تجدَّد أعضاء برلماناتها في المجالس الدنيا أو المنفردة في عام 2024 إما تراجعًا أو ركودًا أو زيادة هامشية في تمثيل المرأة، ولم يزد هذا التمثيل إلا في 23 بلدا. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات حلماً بعيد المنال، ومن المحتمل ألا يتحقق حتى عام 2063 وفقاً للتقرير السنوي المعنون "التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة جنسانية لعام 2024"[(2)].

97 - وعدم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات السياسية له آثار على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وليس أقلها التسبب في نزول خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى مؤخرة قائمة الأولويات التشريعية والسياساتية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين 134 عامًا. وما دامت تفاوتاتُ القوة المجنسنة والهياكلُ الاجتماعية التي تعطي الغلبة للسلطة الأبوية وأشكالُ الحيف والعنف والتمييز تمنع نصف مجتمعاتنا من التقدم، فإن التنمية المستدامة ومعها السلام سيظلان بعيدا المنال.

98 - ونظراً للدور الهام الذي تضطلع به البرلمانات في ترجمة الخطط العالمية إلى واقع ملموس على المستوى الوطني، تُقدَّم التوصيات التالية للنظر فيها بهدف تعزيز التفاعل الممنهج بين البرلمانات والأمم المتحدة وزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في البرلمانات:

(أ) تماشياً مع الإجراء 55 من ميثاق المستقبل، أُشجع الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة في جلسات الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة التي تعقد في الأمم المتحدة. وأحث الدول الأعضاء على أن تحرص على أن تضم وفودها البرلمانية تمثيلاً عادلاً للمرأة؛

(ب) أُشجع الجمعية العامة على النظر في توحيد أشكال مساهمة ومشاركة البرلمانات في اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية على نحو يعترف بالدور المتميز للبرلمانات مقابل دور المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والدوائر الأخرى؛

(ج) أدعو الدول الأعضاء إلى أن تنظر، في إطار هيئات الإدارة المعنية، في سبل وضع طرائق محددة لتعزيز التعاون الممنهج للبرلمانات مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، إضافة إلى تقديم تقارير منتظمة؛

(2) انظر: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2024.

(د) أشجع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة البرلمانات ودعمها في عمليات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضه، وبخاصة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، بغية تعزيز المسؤولية والمساءلة على الصعيد الوطني، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 159/77؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر أيضا في اعتماد تدابير محددة لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات البرلمانية، على النحو المبين في التوصية العامة رقم 40 (2024) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، مثل اعتماد حصص انتخابية جنسانية طموحة وقابلة للتنفيذ تهدف إلى تحقيق التمثيل المتساوي والشامل، وتدابير لضمان القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتدابير لدعم انتخاب مجموعات متنوعة من النساء. وأنا واثق أن تطوير مؤسسات تراعي الاعتبارات الجنسانية عنصرٌ أساسيٌ في دعم تعزيز أعداد النساء في مناصب صنع القرار، بما في ذلك في البرلمان؛

(و) بالإضافة إلى ذلك، أشجع البرلمانات الوطنية على الاستفادة من التوصية العامة 40 المشار إليها أعلاه التي توصي فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بضمان التكافؤ بين الجنسين في نظم صنع القرار، والتي تتيح الفرصة للبرلمانات لاتخاذ تدابير فاعلة لضمان أن تعكس القوانين والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانية الوطنية المبادئ الرامية إلى تحقيق التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في جميع نظم صنع القرار في مختلف القطاعات، والمضي باتجاه إحداث تغيير نُظمي في الحوكمة؛

(ز) أُشجع البرلمانات الوطنية على الاستثمار في عمليات التدقيق في تحقيق المساواة بين الجنسين. وأُرحب في هذا السياق بالدور المهم الذي تقوم به الكتل البرلمانية النسائية كجهات فعالة في الجمع بين البرلمانيات من مختلف الأحزاب السياسية لخلق فرصة للنهوض بالإصلاحات التشريعية وبالرقابة البرلمانية من منطلق الأهداف المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك دعم خطط السلام والأمن التي تشمل المرأة؛

(ح) أدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق إصلاحات قانونية وسياسية لتغيير الأعراف والممارسات التي تديم انعدام المساواة بين الجنسين. ويجب أن يشمل ذلك إصلاح القوانين التمييزية القائمة أو تعديلها أو إلغاءها. وتحتاج البرلمانات الوطنية إلى أن تكون معدة على النحو المناسب لفحص كل تشريع من منظور جنساني وتعزيز تعميم المنظور الجنساني من خلال تنمية قدرات الموظفين البرلمانيين ولجان الحقائب البرلمانية، فذلك سيُسهم إسهاما كبيرا في ضمان وجود وعي بالمسائل الجنسانية وتوفّر المهارات اللازمة على جميع مستويات الهيئة ومنع تأثير التحيز الضمني والقوالب النمطية الجنسانية ومعالجتها. وأُشجع البرلمانات الوطنية على الاستفادة من الحصص الجنسانية المحددة بمقتضى التشريعات وغيرها من التدابير الخاصة المؤقتة في إطار استراتيجية لتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ط) **في حين تستمر مستويات العنف ضد البرلمانيات وخطاب الكراهية ضدهن على الإنترنت وخارجه في الارتفاع، لا تزال معظم البرلمانات تفتقر إلى سياسات بشأن التحرش الجنسي تشمل البرلمانيين والموظفين البرلمانيين. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم توفُّر بيئة آمنة وشاملة للجميع تُشجِّع المشاركة الكاملة للنساء في البرلمانات. وينبغي للدول الأعضاء أن تبذل جهوداً على وجه الاستعجال لتكثيف المبادرات التشريعية والسياساتية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وينبغي أن يشمل ذلك التنفيذ الفعال للبروتوكولات البرلمانية وضمان محاسبة الجناة، ووضع تشريعات تكفلُ المساءلة عن التحيز الجنساني ومعاداة المرأة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتمنعُ تكريس الصور النمطية للمرأة في عمليات صنع القرار.**